

Distr.: General
14 October 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 72 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية**

مذكرة من الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير الذي أعده المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عملاً بقرار الجمعية العامة 166/74. ويقدم المكلّف بالولاية في هذا التقرير لمحة عامة عن مستجدات حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سياق خطر تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتقدم المحرز نحو تحقيق السلام والأمن ونزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. ويُوفي المجتمع الدولي أيضاً بآخر ما استجد من الأمور التي تدعو إلى الانشغال بشأن حالة حقوق الإنسان، ويكرر التأكيد على أهمية التواصل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

* A/75/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير عن موعده بغية تضمينه أحدث المعلومات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

281020 261020 20-13513 (A)



المحتويات

الصفحة

3		أولا - مقدمة
3		ثانيا - الحالة السياسية والأمنية
6		ثالثا - أثر مرض فيروس كورونا على حقوق الإنسان
6		ألف - أثره على الحق في الصحة
7		باء - أثره على فرص الحصول على المعلومات وإجراء الاتصالات
7		جيم - أثره على الحق في الغذاء
9		دال - سبل إيصال المساعدات الإنسانية
11		رابعا - حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
11		ألف - نظام العمل
17		باء - حالة الأشخاص الهاربين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
18		جيم - الاختفاء القسري والأجانب المحتجزون
19		خامسا - النهج ذو المسارين: المساءلة والتعاون
20		سادسا - الاستنتاجات
21		سابعا - التوصيات

أولا - مقدمة

1 - لم يتأكد رسمياً حتى اليوم وجود أي حالة للإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا تزال السلطات تنفذ إجراءاتها الوقائية، بما في ذلك فرض مراقبة صارمة على الحدود. وقد أدى طول إغلاق الحدود إلى انخفاض حاد في المبادلات والأنشطة التجارية، وهو ما أضر بالاقتصاد عموماً وعلى سبل عيش السكان. وفي ظل تدابير الوقاية من جائحة كوفيد-19 صار يتعذر على الأوساط الدبلوماسية والمنظمات الدولية أن تواصل أعمالها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وانخفض كثيراً عدد من يصل إلى جمهورية كوريا من الهاربين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبالنظر إلى محدودية الوجود الدولي داخل البلد وانخفاض عدد الفارين الذين يصلون إلى جمهورية كوريا، وهم مصدر المعلومات المباشرة، صارت المعلومات عن حالة حقوق الإنسان في البلد أندر من أي وقت مضى.

2 - ومن دواعي أسف المقرر الخاص أنه لم يُدع إلى القيام بزيارة رسمية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبسبب القيود المفروضة على السفر، لم يتمكن أيضاً من الذهاب في بعثات رسمية إلى جمهورية كوريا أو البلدان المجاورة منذ زيارته لليابان من 2 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2019 وتايلند في 28 و 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وبالنظر إلى محدودية ما هو متاح من المعلومات المباشرة وانعدام فرص الاستماع إلى أشخاص من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، صارت مهمة إجراء استعراض شامل لحالة حقوق الإنسان في البلد تواجه صعوبات إضافية. وقد عقد المقرر الخاص سلسلة من الاجتماعات عن بُعد مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأفراد أسرهم ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة وعدد من الحكومات. وكانت تلك الاتصالات مناسبة سمع فيها المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان المثيرة للقلق التي يعاني منها الأشخاص المتأثرون بتدابير الوقاية من جائحة كوفيد-19، وعن آثار الجزاءات في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بنظام العمل القائم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ثانياً - الحالة السياسية والأمنية

3 - لم تُجر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي تجارب نووية منذ أيلول/سبتمبر 2017. ولم تطلق قذائف تسيارية عابرة للقارات منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2017، غير أنها أجرت عدة تجارب وعمليات إطلاق شملت قذائف وأسلحة، بما في ذلك قذائف تسيارية قصيرة المدى (S/2020/151، المرفق، الصفحة 4). ولم تحدث تطورات هامة بشأن نزع السلاح النووي ومبادرات السلام. وقد تأثر تنفيذ إعلان بانمونجوم لتحقيق السلام والازدهار وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية، الذي اعتُمد في 27 نيسان/أبريل 2018، بعدم إحراز تقدم في مسألة نزع السلاح النووي ورفع الجزاءات. ومما يؤسف له أن الاتفاق على فتح مرفق دائم لم شمل الأسر وعلى إعطاء الأولوية لم شمل الأسر عبر الفيديو لم ينفذ أيضاً.

4 - ولا تزال حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالغة الخطورة ولا تبدو عليها أي بادرة للتحسن أو التقدم في النهوض بالعدالة والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. فالإصلاحات المتعلقة بالشفافية والمشاركة وحقوق الإنسان هي المدخل إلى مفاوضات السلام والسبيل إلى تحقيق السلام

المستدام الذي يُرجى من ورائه النفع للناس وتحسين معيشتهم، وسيحظى بتأييد السكان في شبه الجزيرة الكورية.

5 - لقد بدأ التشدد في تنفيذ الجزاءات يحدث أثراً خطيراً في اقتصاد البلد برمته، وهو ما صارت له عواقب سلبية على ممارسة الناس لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. ففريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1874 (2009) يعتبر أن الجزاءات الأربع الجديدة التي اعتمدت في عام 2017 يمكن أن تؤدي إلى "تفاقم الوضع الصعب أصلاً في البلد بالنسبة للعاملين في القطاعات المتضررة بشكل مباشر أو غير مباشر من الجزاءات"، بما في ذلك بفقدان العمل وزيادة القيود المفروضة على الأنشطة التجارية (S/2020/151، المرفق، الفقرة 209). فقطاع المنسوجات، وهو أحد القطاعات المحظور تصدير منتجاتها، والأنشطة التجارية غير الرسمية، على سبيل المثال، تهيمن عليها النساء، وأي عواقب تضرر بهذه القطاعات يكون لها وقع خاص على حقوق المرأة. فمنذ اعتماد جزاءات إضافية في عام 2017⁽¹⁾، وقع انخفاض كبير في صادرات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث تراجعت من 2,63 بليون دولار في عام 2016 إلى 1,65 بليون دولار في عام 2017 و 200 مليون دولار في عام 2018⁽²⁾. وشهدت صادرات البلد إلى الصين انخفاضاً بنسبة 90 في المائة في عام 2018 مقارنة بعام 2017، وزاد الاعتماد التجاري للبلد على الصين إلى 95,2 في المائة في عام 2019⁽³⁾. وأخذت الاحتياطات من العملات الأجنبية تنخفض، والمواطنون العاديون في البلد يعانون من تدهور الاقتصاد وتزايد الطلب من الحكومة لتقديم مساهمات بالمال والعمل.

6 - وفي كانون الثاني/يناير 2020، لما حلت بالعالم جائحة كوفيد-19، كان على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تواجه صعوبات مردداً إلى الجائحة وإلى أشد نظام للجزاءات يُفرض على أي بلد في العالم، زيادة على المشاكل الاقتصادية البنوية والأحوال الجوية التي بلغت درجة غير عادية من السوء. ومنذ كانون الثاني/يناير 2020، أوقفت السلطات جميع الرحلات من وإلى البلد، وفرضت قيوداً على السفر بين المدن والمناطق، واتخذت تدابير صارمة للحجر الصحي.

7 - وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2020، تضرر البلد كثيراً من سلسلة من الكوارث الطبيعية التي ألحقت أضراراً بالبنية التحتية، بما في ذلك بالطرق والسكك الحديدية والجسور والمنازل والمحاصيل. وبسبب التدابير الصارمة المتخذة للوقاية من وباء كوفيد-19، انخفض عدد الموظفين الدوليين العاملين في الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في البلد إلى أقل من 20 في المائة، وهو ما سيؤثر على عمل تلك المنظمات. وعُقدت عدة اجتماعات للمكتب السياسي للجنة المركزية لحزب العمال الكوري لمناقشة القضايا

(1) قرارات مجلس الأمن 2371 (2017) و 2375 (2017) و 2397 (2017) التي اتخذت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر، على التوالي.

(2) Hong Jea Hwan, "COVID-19 shock and North Korea economy", Korea Institute for National Unification, Online Series, 12 August 2020, p. 2

(3) Korea International Trade Association, "Inter-Korean Trade Report 2019", vol. 3, p. 4 (in Korean). Available at [www.kita.net/asocGuidance/nesDta/nesDtaFileDown.do?nPostidx=8789&nIndex=2&orignFileNm=%EB%AC%B4%ED%98%91%EB%B3%B4%EA%B3%A0%EC%84%9C-2019%20%EC%83%81%EB%B0%98%EA%B8%B0%20%EB%B6%81%EC%A4%91%20%EB%AC%B4%EC%97%AD%EB%8F%99%ED%96%A5%EA%B3%BC%20%EC%8B%9C%EC%82%AC%EC%A0%90\(%EB%82%A8%EB%B6%81%ED%98%91%EB%A0%A5%EC%8B%A4\).pdf](http://www.kita.net/asocGuidance/nesDta/nesDtaFileDown.do?nPostidx=8789&nIndex=2&orignFileNm=%EB%AC%B4%ED%98%91%EB%B3%B4%EA%B3%A0%EC%84%9C-2019%20%EC%83%81%EB%B0%98%EA%B8%B0%20%EB%B6%81%EC%A4%91%20%EB%AC%B4%EC%97%AD%EB%8F%99%ED%96%A5%EA%B3%BC%20%EC%8B%9C%EC%82%AC%EC%A0%90(%EB%82%A8%EB%B6%81%ED%98%91%EB%A0%A5%EC%8B%A4).pdf)

المتعلقة بجائحة كوفيد-19 والأعاصير المدارية. ونقلت التقارير أن الرئيس كيم جونج أون اعترف في الجلسة العامة السادسة للجنة المركزية السابعة لحزب العمال الكوري بأن السلطات فشلت في تحسين معيشة المواطنين. وجاء في المقررات المعتمدة أن "الاقتصاد لم يتحسن في ظل حدة الأوضاع الداخلية والخارجية المستمرة والتحديات المتعددة التي لم تكن متوقعة، ومن ثم فإن الأهداف المتوخاة في مجال تحسين الاقتصاد الوطني تأخر تحقيقها بشكل خطير ولم يتحقق تحسن ذو شأن في المستوى المعيشي للشعب"⁽⁴⁾. ومن المتوقع أن يكون هذا التقييم الواقعي للتحديات الاقتصادية التي يواجهها البلد أساسا لخطة اقتصادية خمسية جديدة يُعلن عنها في كانون الثاني/يناير 2021.

8 - وفي حزيران/يونيه 2020، صعدت سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من حدة التوتر مع جمهورية كوريا، وكان ذلك في جزء منه ردة فعل على قيام منظمات المجتمع المدني بإطلاق بالونات عبر الحدود من جمهورية كوريا محملة بمنشورات مناهضة لقيادة البلد. وفي 9 حزيران/يونيه، ذكرت وسائل الإعلام الحكومية أن كيم يو جونج وكيم يونغ شول، وهو مسؤول آخر من كبار المسؤولين، مكلف بالعلاقات بين الشمال والجنوب، أمرا بإغلاق جميع خطوط الاتصال بين الكوريتين بحلول منتصف نهار اليوم نفسه. وفي 16 حزيران/يونيه، قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنسف مكتب الاتصال المشترك بين الكوريتين في منطقة كايسونغ الصناعية. وعلاوة على ذلك، ورد في التقارير أن كيم يو جونج هددت بإعادة نشر الجنود في المنطقة المجردة من السلاح وإرسال 12 مليون منشور مناهض للحكومة عبر الحدود. غير أن التقارير أفادت أن كيم جونج أون أعلن في 23 حزيران/يونيه تعليق خطط للقيام بعمل عسكري ضد جمهورية كوريا. واقترحت جمهورية كوريا إدخال تعديلات على القوانين بحيث يُحظر إرسال منشورات مناهضة للقيادة عبر الحدود إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

9 - وفي 24 أيلول/سبتمبر، أعلنت وزارة الدفاع في جمهورية كوريا أن موظفا في سن 47 من وزارة شؤون المحيطات ومصائد الأسماك في جمهورية كوريا قتلته قوات الأمن التابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رميا بالرصاص وأحرقت جثته. وطالب الرئيس مون جي - إن ووزارة الدفاع بتفسير لما وقع وباتخاذ إجراءات ضد المسؤولين عن ذلك. وفي 25 أيلول/سبتمبر، أفادت جمهورية كوريا أنها تلقت مذكرة من دائرة الجبهة الموحدة التابعة للجنة المركزية لحزب العمال الكوري تحمل إعراب الرئيس كيم جونج أون عن أسفه لما حدث. ويبدو أن الحادث وقع فيه قتل من غير موجب قانوني وبطريقة تعسفية لشخص مدني لم يكن يشكل أي خطر وشيك يهدد حياة حراس الأمن، ولذلك فالحادث انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن واجب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تكشف جميع المعلومات المتعلقة بهذه الحالة، وأن تحاسب المسؤولين عنها، وتعوض أسرة الموظف، وأن تكفل عدم تكرار هذه الأحداث، بما في ذلك بإعادة النظر في سياسة الدولة في التعامل مع الأشخاص الذين يُزعم أنهم تجاوزوا الحدود. وينبغي لجمهورية كوريا أيضا أن تقدم جميع المعلومات المتاحة عن الحادث وأن تحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتنال للالتزاماتها الدولية.

(4) انظر تقارير إخبارية لدى وكالة الأنباء المركزية الكورية. متاحة على الرابط: <https://kcnawatch.jp/newstream/1597875650>

.385884100/8th-congress-of-wpk-to-be-convened/

ثالثاً - أثر مرض فيروس كورونا على حقوق الإنسان

10 - أفادت منظمة الصحة العالمية أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجرت حتى 17 أيلول/سبتمبر 2020 فحوصات لما عدده 3 374 شخصاً للكشف عن كوفيد-19. وجاءت جميع النتائج سلبية⁽⁵⁾. ووصل أيضاً عدد من وُضعوا تحت الحجر الصحي حتى 17 أيلول/سبتمبر 31 773 شخصاً، خرج منهم 31 163 شخصاً من الحجر في وقت لاحق. وفي 23 نيسان/أبريل، أفادت التقارير أن الحكومة مددت تدابير الحجر الصحي الوطنية الطارئة حتى نهاية العام. فقد أمرت عموم الناس بالامتناع عن حضور التجمعات الكبرى، بما في ذلك حفلات الزفاف والجنائز واحتفالات بلوغ سن الرشد وطقوس الأجداد. ويواصل القيمين على أماكن العمل والمنظمات السياسية أنشطة الحشد للتجمعات السياسية والأعمال الزراعية والجلسات الأيديولوجية. وفي 25 تموز/يوليه، وبعد اكتشاف حالة اشتبه إصابة صاحبها بكوفيد-19 في مدينة كايسونغ، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ وفرضت على المدينة إغلاقاً عاماً، ورفعت حالة الإغلاق في 14 آب/أغسطس. وتفيد التقارير أن الحالة المشتبه فيها تتعلق برجل كان قد فر إلى جمهورية كوريا في عام 2017 وعاد مؤخراً إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ألف - أثره على الحق في الصحة

11 - لقد كان 47,8 في المائة من مجموع السكان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أي 12,2 مليون شخص، يعانون من نقص التغذية في الفترة من 2016 إلى 2018⁽⁶⁾. وكان معدل انتشار داء السل من أعلى المعدلات في العالم قبل حلول جائحة كوفيد-19، ومعنى هذا أن غالبية السكان معرضون بشدة لخطر الإصابة بكوفيد-19. وفي نهاية كانون الثاني/يناير 2020، تم تفعيل المقر الحكومي لمكافحة الطوارئ الوبائية بهدف تنسيق جهود التصدي للجائحة. وتواصل منظمة الصحة العالمية العمل مع وزارة الصحة العامة بشأن تدابير التأهب والتصدي. وفي قرار هام، اتخذ في نيسان/أبريل، وافق المجلس الأعلى للشعب على الرفع من ميزانية الصحة بنسبة 7,4 في المائة في عام 2020، في حين لم ترتفع ميزانية الدفاع⁽⁷⁾. وتفيد التقارير أن الحكومة وجهت تعليمات إلى المنشآت الصحية على مستوى المناطق لاتباع التدابير الوقائية عندما حلت جائحة كوفيد-19 بالعالم في أوائل عام 2020. ونقلت التقارير أن 235 فريقاً متقللاً شكلت للتحقيق في حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19، ويتألف كل فريق من اختصاصي في الوبائيات وطبيب وممرض وموظف من إدارة الثروة الحيوانية التابعة لوزارة الزراعة.

12 - وبينما لا يزال نطاق تفشي الوباء في البلد غير معروف، فإن محدودية قدرات المنشآت الصحية تدعو إلى القلق. وقد ركزت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في السنوات الأخيرة على تحديث منظومتها الصحية، وعلى النهوض بالتكنولوجيا الطبية، وإنتاج الأدوية محلياً، وبناء قدرات العاملين في مجال الصحة.

(5) انظر: www.nknews.org/2020/09/north-korea-tested-3374-people-for-covid-19-all-results-negative-who-says/.

(6) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2019. الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي (روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2019)، ص 126. *The State of Food Security and Nutrition in the World 2019. Safeguarding against economic slowdowns and downturns* (Rome, Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2019).

(7) ارتفعت ميزانية الصحة بنسبة 5,8 في المائة في عام 2019.

وفي 17 آذار/مارس 2020، افتتح الرئيس كيم جونج أون أشغال بناء مستشفى بيونغ يانغ العام، وستنتهي أعمال التشييد في غضون سبعة أشهر، أي بحلول 10 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وعلى الرغم من أن البلد لديه شبكة واسعة من العيادات والمستشفيات المحلية على صعيد المقاطعات، فإن كثيرا من تلك المنشآت تشكو من النقص. وتفتقر المنشآت الصحية أيضا إلى المياه الكافية والكهرباء المضمونة والإمدادات والمعدات الطبية الأساسية. ولا يكاد يجد نحو 9 ملايين شخص سبيلا إلى الخدمات الصحية الجيدة في البلد⁽⁸⁾. ورغم ما تنص عليه المادتان 56 و 72 من الدستور الاشتراكي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والقوانين ذات الصلة من ضمان للرعاية الطبية المجانية لجميع المواطنين، لا يزال يتعين على الناس تقديم المال أو الطعام مقابل العلاج والأدوية. ومن لا يجدون ما يدفعون للطبيب يلجأون إلى مداواة أنفسهم بأنفسهم بما يشترون من أدوية من الصيدليات أو السوق غير المنظمة. وتفيد التقارير أن الأدوية في بعض الأماكن ارتفعت أسعارها بحدّة منذ إغلاق الحدود.

باء - أثره على فرص الحصول على المعلومات وإجراء الاتصالات

13 - في أواخر كانون الثاني/يناير 2020، بدأت وسائل الإعلام التابعة للدولة تبث حملات إعلامية واسعة النطاق في مجال الصحة العامة، ركزت على جهود الحكومة في التطهير وتدابير الوقاية. وفي شباط/فبراير، حشد الصليب الأحمر الكوري المتطوعين في المقاطعات القريبة من الحدود مع الصين للقيام بحملات للتوعية الصحية والمساعدة في أعمال الفحص. وبثت الحكومة تعليمات عن طريق وسائل الإعلام التابعة للدولة في نيسان/أبريل للامتناع عن شرب الكحول، وعدم تناول الأدوية دون موافقة طبيب، وتغيير أقنعة الوجه بشكل متكرر، واستخدام الأغذية المحلية مثل الثوم والبصل والعسل لمنع العدوى وتقوية الجهاز المناعي⁽⁹⁾. وأفادت التقارير أن الحكومة بثت مواد تثقيفية عن كوفيد-19 باستخدام رسائل الهاتف النقال، وأصدرت كتابا إلكترونيا يتضمن إجابات عن الأسئلة الشائعة بشأن كوفيد-19⁽¹⁰⁾. بيد أن الحملات لم تقدم معلومات عن علاج الأشخاص المصابين. ولا تزال الحكومة تفرض رقابة صارمة على جميع المعلومات التي تنشرها وسائل الإعلام - من صحف وإذاعة وتلفزيون وإنترنت - الأمر الذي ينتقص من حق المواطنين في الحصول على الأخبار الكاملة وغير المتحيزة التي تهم حياتهم بصورة مباشرة، بما في ذلك ما يتعلق بجائحة كوفيد-19.

جيم - أثره على الحق في الغذاء

14 - كان 10,1 ملايين شخص في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أي 40 في المائة من سكان البلد، يعيشون بالفعل في حالة من انعدام الأمن الغذائي وفي حاجة ماسة إلى المساعدة الغذائية في نيسان/

(8) United Nations Development Programme, FAO, WHO, WFP, United Nations Population Fund and UNICEF, "DPR Korea needs and priorities 2019", March 2019, p. 7.

(9) انظر: www.nknews.org/2020/04/in-covid-19-fight-north-koreans-told-to-avoid-alcohol-and-unapproved-medicines/?t=1586308291537.

(10) يعتمد غالبية السكان على الهواتف الذكية المنزلية. انظر: www.nknews.org/2020/03/north-korea-published-an-e-book-on-coronavirus-state-media/.

أبريل 2019⁽¹¹⁾، قبل أن يتأثر البلد بجائحة كوفيد-19. وبينما يشهد البلد نقصا في المواد الغذائية الأساسية كل عام في فصل الربيع قبل حلول موسم الحصاد التالي، فإن هذا النقص استغل في عام 2020 بسبب انخفاض المحصول في عام 2019 والإغلاق المطول للحدود منذ كانون الثاني/يناير 2020. وارتفعت أسعار الأغذية، رغم ما يُقال عن تدخل الحكومة للسيطرة على الأسعار.

15 - وانخفض النشاط التجاري للبلد مع الصين في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل بأكثر من 90 في المائة. فقد انخفضت الصادرات في النصف الأول من عام 2020 بنسبة 74,7 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019⁽¹²⁾. وفي أيار/مايو، شهد النشاط التجاري زيادة طفيفة (من 21 مليون دولار في نيسان/أبريل إلى 58 مليون دولار في أيار/مايو)؛ على أن الواردات اقتصرت على الحاجات الأساسية، مثل الدقيق وزيت الطهي والسكر. وأغلبية السكان الذين يعيشون في المناطق الحدودية ويعتمدون على الأنشطة التجارية فقدوا مصدر دخلهم وصاروا يجدون صعوبة في تلبية احتياجاتهم الأساسية. وتفيد التقارير أن الناس يبيعون ممتلكاتهم وأثاثهم، ويأخذون القروض، ويخرجون إلى الجبال بحثا عن الأعشاب الطبية، ويلتقطون ما يقتاتون به، ويزرعون بقعا صغيرة من الأرض تمسك بالحياة. وتشير المعلومات إلى أن أسرا كثيرة لا تطيق تكاليف وجبتين في اليوم، وربما كان فيها أسر تتضور جوعاً، وأخرى باتت وليس لها مأوى. وتفيد التقارير أن الحكومة لم تعط هذه الأسر الفقيرة دعماً مالياً أو حصصاً غذائية عن طريق نظام التوزيع العام. وفي بعض التقارير أن أطفال الشوارع (kotjebi) يفرون من المرافق الحكومية لسوء الظروف المعيشية فيها ونقص الغذاء، غير أن السلطات تجبرهم على البقاء فيها لمنع انتشار كوفيد-19. وتزايد أعداد الأطفال في الشوارع مؤشر على تدهور الحالة الاقتصادية.

16 - ويعاني المزارعون من نقص في المدخلات الزراعية الضرورية مثل الأسمدة والبزوين في وقت حرج هو وقت زرع البذور وغرس الشتلات واستتبات الأرز. ففي النصف الأول من عام 2020، بلغ إجمالي الواردات من الأسمدة 4,38 ملايين دولار، وهو ما يمثل جزءاً من تسعة أجزاء واردات العام السابق⁽¹³⁾. وفي ظل إغلاق الحدود وتقييد التنقلات، صار الحصول على اللوازم الزراعية أمراً أكثر صعوبة مما كان عليه قبل تنفيذ تدابير الوقاية من كوفيد-19 بسبب الجزاءات المفروضة على البلد. وسيؤثر نقص اللوازم الزراعية في الغالب على جني المحاصيل في أيلول/سبتمبر وتشيرين الأول/أكتوبر 2020، وهو موسم إنتاج 90 في المائة من الأغذية في البلد. وقد ورد في تقرير لأحد معاهد البحوث في 19 أيار/مايو 2020 أن كمية الإنتاج السنوي من الأرز في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تُقدر بـ 1,36 مليون طن⁽¹⁴⁾، أي أقل من الإنتاج المقدر لموسم 2018/2019 بحوالي 18 000 طن. وإذا كانت هذه التقديرات صحيحة، فإن هذه المحاصيل ستكون هي الأدنى منذ عام 1994 (حوالي 1,5 مليون طن)، العام الذي عُرف بمسيرة المعاناة وفيه حلت المجاعة بالبلد. وعلاوة على ذلك، ألحقت الفيضانات التي خلفتها الأمطار الغزيرة في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2020 أضراراً بالآلاف الهكتارات من المحاصيل. وفي ظل تقشي التمييز في نظام

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "DPR Korea needs and priorities 2020", April 2020, (11) pp. 5 and 23.

.Hong Jea Hwan, "COVID-19 shock and North Korea economy", p. 5 (12)

(13) المرجع نفسه.

The Economic Research Service under the United States Department of Agriculture, "Rice outlook monthly tables May 2020" مادة متاحة على الرابط التالي: www.ers.usda.gov/publications/pub-details/?pubid=98445 (14)

التوزيع العام، لا يحصل عامة المواطنين، ومنهم المزارعون، على الحصص التموينية. ومن دواعي القلق البالغ احتمالات تفاقم النقص في الأغذية وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع، ليس فقط لأن ذلك يهدد بالمجاعة، ولكن أيضاً بالنظر إلى تأثير صحة ورفاه شرائح واسعة من السكان بسبب سوء التغذية. ويحث المقرر الخاص الحكومة على استثمار الموارد اللازمة للتغلب على حالة انعدام الأمن الغذائي الخطيرة وكسر حلقة العزلة. ويدعو أيضاً المجتمع الدولي إلى إعادة تقييم الآثار المترتبة على ما يتخذ من تدابير تؤثر على الحق في الغذاء، بما في ذلك تدابير الجزاءات.

17 - وسوء التغذية متفش في سجون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث يُعطى السجناء أغذية ضئيلة الكمية أو رديئة النوعية. وفي كثير من الحالات، يعتمد السجناء على الطعام الذي يأتيهم من الأسر، غير أن الزيارات الأسرية باتت صعبة بسبب تدابير الوقاية من كوفيد-19. وليس في السجون مياه شرب مأمونة إلا بشكل محدود، ومرافق الصرف الصحي فيها غير كافية، ولا تكاد توجد فيها خدمات صحية. ويوضع من يُعادون من الصين إلى البلد في مرافق الاحتجاز تحت ظروف قاسية. وتحدث التقارير عن وفيات متكررة للسجناء بسبب العمل الشاق ونقص الغذاء والأمراض المعدية والاحتفاظ. ومن دواعي القلق البالغ السرية التي تحيط بمعسكرات الاعتقال السياسي (kwanliso). وينبغي للحكومة أن تعمل بالمبادئ التوجيهية الواردة في البيان المشترك بشأن كوفيد-19 في السجون وغيرها من الأماكن المغلقة⁽¹⁵⁾ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كما ينبغي لها أن تتقيد بقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا). ويجب على الحكومة أن تقدم المعلومات عن هؤلاء السجناء وأن تسمح بالمعاينة المستقلة. ويدعو المقرر الخاص مرة أخرى إلى النظر في الإفراج عن السجناء، ولا سيما عن الفئات الأكثر ضعفاً منهم، أي كبار السن والمرضى ومن يعانون من نقص التغذية، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأطفال، والنساء الحوامل والمرضعات، ومن لهم أولاد تحت الرعاية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي العمل ببدائل عن الاحتجاز للتخفيف من خطر تعرض الأفراد للأذى في أماكن الاحتجاز، ليستفيد من ذلك مثلاً الأشخاص الذين ارتكبوا مخالفات صغيرة أو بسيطة أو غير عنيفة أو الأشخاص الذين شارفوا على نهاية عقوبتهم.

دال - سبل إيصال المساعدات الإنسانية

18 - لقد أكدت قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نيسان/أبريل أن السكان يجب أن يعتمدوا على أنفسهم ويمارسوا حسن التدبير، وحذرت من مخاطر الاعتماد على المعونة القادمة من البلدان الغربية. كما أن العراقيل التي تواجه الجهات الدولية الفاعلة في مجال العمل الإنساني في البلد تؤثر سلباً على فرص الحصول على الرعاية الصحية. وقد دُكر في الخطة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19، التي أعلن عنها في 25 آذار/مارس، أن الانخفاض الحالي في مستوى التمويل وندرة النقد المتاح في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سيؤثران على جهود التصدي. ودُكر أيضاً أن تدابير الحجر الصحي، وتعدُّر استيراد اللوازم الطبية، وتناوب الموظفين الدوليين، وعدم القدرة على التواصل بفعالية مع المسؤولين الحكوميين، كلها عوامل تعرقل جهود التصدي.

(15) انظر: www.ohchr.org/Documents/Events/COVID-19/20200513_PS_COVID_and_Prisons_EN.pdf.

19 - ويشجع المقرر الخاص الحكومة على الامتثال للمبادئ التوجيهية التي صدرت عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن كوفيد-19، حيث تدعو تلك المبادئ إلى التضامن والتعاون للتصدي للفيروس، وإلى التخفيف من آثار التدابير الرامية إلى وقف انتشاره⁽¹⁶⁾. ويوصي أيضاً بأن تقوم الحكومة بما يلي: (أ) مواصلة التماس المساعدة الدولية لإجراء الفحوصات، وإتاحة بيانات شفافة عن الوباء، على أن تكون هذه البيانات مصنفة - كحد أدنى - حسب نوع الجنس والسن والإعاقة، لأهمية هذه البيانات في توجيه جهود التصدي الصحية وتحديد الفئات الأكثر عرضة لخطر الإقصاء؛ (ب) احترام حرية التماس المعلومات وتلقيها بأي وسيلة وبغض النظر عن الحدود، لا سيما عن طريق السماح باستخدام الاتصالات الإلكترونية أثناء فترات الإغلاق العام أو الحجر الصحي أو أثناء سريان تدابير خاصة أخرى؛ (ج) تيسير سبل دخول منظمات العمل الإنساني الدولية إلى البلد في سياق التدابير الرامية إلى احتواء كوفيد-19.

20 - وورد في ورقة إحاطة أصدرها المعهد الكوري للتوحيد الوطني في آب/أغسطس 2020 أنه حتى وإن كانت الصين تقدم الدعم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتخفيف من حدة الأزمة الناجمة عن كوفيد-19، فإن هذا الدعم لن يكون كافياً للتخلص نهائياً من آثار الجزاءات على اقتصاد البلد⁽¹⁷⁾. فالجزاءات المفروضة على البلد تجعل التمتع بالحق الأساسي في مستوى معيشي مناسب أمراً صعباً. ومن دواعي القلق البالغ ما يترتب عن الجزاءات من عواقب سلبية يعاني منها الشعب بينما يشدد انغلاق البلد وتتناقص المعلومات القادمة من داخل البلد بسبب انخفاض وجود المجتمع الدولي، ولا يصل إلى جمهورية كوريا سوى عدد قليل من الهاربين. وفي ظل الحالة غير المسبوقة المترتبة على جائحة كوفيد-19، صارت الحاجة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى إلى إعادة النظر في جوانب من نظام الجزاءات. ويرحب المقرر الخاص بالاستجابة السريعة التي أبدتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) لمنح إعفاءات لأسباب إنسانية. ويوصي بأن يبحث مجلس الأمن مسألة إقرار سياسة يُمنح بمقتضاها إعفاء دائم للمنظمات الإنسانية. ويحث أيضاً لأمين العام على إجراء دراسة للأثر الإنساني الناجم عن الجزاءات وفق ما أوصى به فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1874 (2009) (S/2019/171)، و Corr.1، المرفق، الفقرة 180). فحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تزيد من عزلة البلد عن بقية العالم، كما أن السلطات تتباطأ في قبول المعونة الإنسانية. وهذا اتجاه خطير، والمقرر الخاص يشجع الحكومة على إعادة النظر في هذه السياسة والتراجع عنها في أقرب وقت. فتدابير احتواء تفشي كوفيد-19 يجب ألا تعرقل البرامج الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الصحة والغذاء والمياه والصرف الصحي والسكن، إذ هي حقوق ضرورية أيضاً لمكافحة جائحة كوفيد-19 في الأمد القريب والأمد البعيد.

(16) انظر: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/COVID19Guidance.aspx.

(17) Hong Jea Hwan, "COVID-19 shock and North Korea economy", p. 10.

رابعاً - حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

ألف - نظام العمل

21 - إن نظام العمل الذي يسيطر عليه حزب العمال الكوري، والذي يقوم على سياسة ملكية الدولة وممارسة التخطيط المركزي، وعلى أيديولوجيا الاكتفاء الذاتي الاقتصادي (جوتشه juche)⁽¹⁸⁾، يتحكم في مجمل حياة الشعب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويستدعي نظام العمل القائم تحليلاً مفصلاً من منظور حقوق الإنسان، لا سيما بالنظر إلى التحديات الاقتصادية التي تواجه الشعب في سياق جائحة كوفيد-19. وتتص ديباجة ميثاق حزب العمال الكوري على أن الهدف الحالي للحزب هو بناء أمة اشتراكية قوية في "النصف الشمالي من كوريا" وتنفيذ مهمة التحرير الوطني والثورة الديمقراطية في جميع أنحاء الوطن. ويشرف حزب العمال الكوري، تحت قيادة الرئيس كيم جونج أون، ويهيمن على جميع العمليات السياسية وهيئات الدولة سعياً لتحقيق أهدافه. وتقرر اللجنة المركزية لحزب العمال في كوريا، وهي أعلى هيئة في حزب العمال، أهداف السياسة الاقتصادية التي على أساسها تحدد لجنة التخطيط التابعة للدولة عدد الأشخاص المطلوبين في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك عدد المجندين الجدد في الجيش وكتائب التفوق (dolgyeokdae)⁽¹⁹⁾. ويمكن لحزب العمال أيضاً أن يمارس سلطته من خلال الوحدات الاجتماعية الأساسية، مثل المزارع والمصانع والمدارس والقرى.

22 - وينطبق نظام العمل الذي تسيطر عليه الدولة على جميع المواطنين ابتداءً من سن السابعة عشرة، وهي سن تخرج الطلاب من المدارس الثانوية. وتتص المادة 4 من قانون العمل الاشتراكي على أن كل مواطن من واجبه في ظل الاشتراكية أن يشارك في العمل، وأن يشارك جميع المواطنين الأصحاء في العمل الاجتماعي حسب ما لديهم من قدرات. وينص كل من الدستور الاشتراكي وقانون العمل الاشتراكي على أن الحد الأدنى لسن العمل هو 16 سنة. ووفقاً لرواية امرأة خرجت من البلد في الآونة الأخيرة، متى بلغ الفرد سن السابعة عشرة اعتُبر إنساناً راشداً وسُلمت له بطاقة وطنية. وفي عام 2018، لم يتجاوز معدل الالتحاق بالتعليم العالي 18,18 في المائة في صفوف الإناث، و 35,45 في المائة في صفوف الذكور، وهو ما يفيد أن غالبية السكان ممن هم في سن 17 (81,82 في المائة من النساء و 64,55 في المائة من الرجال) وُجهوا لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية أو إلى كتائب التفوق أو وظائف تحددها الدولة.

23 - ويبدو أن نظام العمل الذي تحدده الدولة ينتهك الحق في العمل كما هو مكفول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طرف فيه منذ عام 1981. فالحق في العمل، وفق المادة 6 من العهد، يشمل "ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية". وبعض أشكال العمل التي تمارس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يمكن أيضاً أن تندرج في فئة العمل القسري، وهو عمل محظور بموجب المادة 8 (3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طرف فيه أيضاً

(18) أيديولوجيا الدولة - "الاعتماد على الذات" - التي نادى بها كيم إيل سونغ، تعتبر أن الإنسان هو سيد مصيره وأن الجماهير يجب أن تعمل باعتبارها سواعد للثورة والبناء تحت إمرة القائد.

(19) Korea Institute for National Unification, *White Paper on Human Rights in North Korea 2019* (Seoul, 19 September 2019), p. 299.

منذ عام 1981⁽²⁰⁾. واتفاقية حقوق الطفل، والدولة طرف فيها منذ عام 1990، تعرّف الطفل بأنه أي فرد دون سن الثامنة عشرة، وتقر صراحة بواجب حماية الأطفال والشباب من جميع أشكال الاستغلال الاقتصادي والأعمال الخطرة. وبلي أدناه تحليل لمختلف أشكال العمل والخدمة العسكرية الإلزامية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

1 - الخدمة العسكرية الإلزامية

24 - لقد أُقيم بموجب قانون الخدمة العسكرية، الذي سُن في كانون الأول/ديسمبر 2003، نظام وطني للخدمة العسكرية يلزم جميع السكان بأداء الخدمة العسكرية في القوات النظامية أو الاحتياطية أو القوات المدنية. وليس ثمة مدة محددة للخدمة العسكرية الإلزامية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويسمح قانون الخدمة العسكرية للحكومة بتحديد المدة حسب احتياجات الجيش؛ وللحكومة أيضاً أن تحدد شروط الخدمة ومهام الأفراد⁽²¹⁾. ويبدو أن الفترة الأولية من الخدمة حُددت عام 2020 في 13 سنة للرجال و 8 سنوات للنساء. ويحدث كثيراً أن يُرسل الجنود إلى ديارهم قبل إكمال خدمتهم الإلزامية بسبب سوء التغذية. وبالنظر إلى النقص في عدد الأفراد العسكريين، صارت النساء يُجندن أكثر فأكثر في الخدمة العسكرية. فقد شكلت النساء 30 في المائة من المجندين الجدد في عام 2019 و 40 في المائة في عام 2020⁽²²⁾. وبعد إتمام الخدمة العسكرية، تتاح للناس الفرصة ليصبحوا أعضاء في حزب العمال، رغم أن أحد الهاربين قال إن "اكتساب المرء العضوية في الحزب أمر لا يجلب أي منفعة حقيقية - فليس ثمة رواتب ولا حصص تموينية ولا امتيازات".

25 - وبموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽²³⁾ واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمل الجبري أو الإلزامي، 1930 (رقم 29)، لا تعتبر الخدمة العسكرية الإلزامية عملاً قسرياً. غير أن ظروف الخدمة العسكرية، بما في ذلك جوانبها المتعلقة بالحقوق في الغذاء والحقوق في الصحة، هي من دواعي الانشغال الحقيقية بشأن حقوق الإنسان؛ فهذه الحقوق ينبغي احترامها أثناء الخدمة العسكرية الإلزامية. وقد أوصت لجنة حقوق الطفل، في عام 2017، أثناء استعراضها للتقرير الدوري الخامس للدولة، بأن تتخذ الحكومة "التدابير اللازمة لمنع التجنيد المبكر للأطفال، ولا سيما الفتيان، ولمنع تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة" (CRC/C/PRK/CO/5، الفقرة 53 (ب)).

(20) جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست عضواً في منظمة العمل الدولية. والمادة 2 من الاتفاقية المتعلقة بالعمل الجبري أو الإلزامي، 1930 (رقم 29) تعرّف العمل الجبري أو الإلزامي بكونه أي "عمال أو خدمات تُغتصب من أي شخص تحت التهديد بأي عقوبة ولم يتطوع هذا الشخص لأدائها بمحض اختياره".

(21) Asia Press, "<Inside N. Korea> a look at Korean People's Army recruitment through secretly obtained documents (part 1): 13 years of stolen youth", *Rimjin-Gang* (Osaka), 13 July 2020. Available at www.asiapress.org/rimjin-gang/2020/07/military/military-service/.

(22) Asia Press, "<Inside N. Korea> a look at Korean People's Army recruitment through secretly obtained documents (part 2): cultivating kamikaze dedication to Kim Jong-un", *Rimjin-Gang* (Osaka), 27 July 2020. Available at www.asiapress.org/rimjin-gang/2020/07/military/military-service2/.

(23) تنص المادة 8 (3) (ج) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن تعبير "السخرة أو العمل الإلزامي" لا يشمل أية خدمة ذات طابع عسكري، وكذلك، في البلدان التي تعترف بحق الاستتكاك الضميري عن الخدمة العسكرية، أية خدمة قومية يفرضها القانون على المستنكفين ضميرياً.

2 - الوظائف التي تحددها الدولة

26 - بعد إتمام الدراسة أو الخدمة العسكرية، تُعين الدولة كل مواطن في مكان من أماكن العمل. ولا يُعفى من الوظائف التي تحددها الدولة سوى المتزوجات من النساء. ولما كانت الدولة تسند إلى كل شخص وظيفة، وتوفر جميع الضروريات، من الناحية النظرية، فإن مفهوم عقد العمل غير موجود. وبينما لا توجد رسمياً شركات خاصة في البلد، ثمة شركات تابعة شبة خاصة تعمل إلى جانب كيانات الدولة وتتقاسم الأرباح. وثمة شركات تحقق أرباحاً وتدفع رواتب لموظفيها، والناس تدفع رشاوى لتعيين في هذه الشركات. فقد أفادت إحدى النساء الهاربات أن زوجها يعمل في شركة لاستخراج المعادن تحقق أرباحاً بالعملة الأجنبية وتدفع مرتبات موظفيها بانتظام؛ ومصدر الرواتب هو أرباح الشركة، وليس الدولة.

27 - وتنص المادة 5 من قانون العمل الاشتراكي على أن جميع العاملين يجوز لهم أن يختاروا منهم وفقاً لما لديهم من رغبات ومواهب، وأن توفر لهم وظائف ثابتة وظروف عمل مستقرة. وتنص المادة 30 على أنه يتعين عند تعيين العمال أن تُراعى عدة عوامل (السن، ونوع الجنس، والحالة البدنية، والرغبات الشخصية، والقدرة). غير أن الذي يحدث في الممارسة العملية هو أن الانتماء الأسري (songbun)⁽²⁴⁾ والعلاقات الشخصية ومدى القدرة على دفع رشوة لموظفي الدولة هي أكثر أهمية من الاختيار الشخصي⁽²⁵⁾. فقد أفاد أحد الهاربين أن أطفال المزارعين يحدث أحياناً أن يذهبوا للدراسة في الجامعة، ولكن يُطلب منهم بعد ذلك أن يعودوا إلى قراهم ليعملوا فيها مدرسين. وقال هارب آخر "في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مهما حاولت، لن يكون بوسعك أن تذهب إلى أبعد من مستوى معين". وفي عام 2003، أعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها من أن الحق في العمل ربما ليس مضموناً تماماً في ظل نظام العمل الإلزامي الذي تحدده الدولة، بحيث يتعارض ذلك مع حق الفرد، رجلاً كان أو امرأة، في أن يختار بحرية حياته المهنية أو مكان عمله (E/C.12/1/Add.95، الفقرة 14).

28 - ولقد كان نظام العمل يستند في الأصل إلى مبدأ أن الدولة توفر للناس احتياجاتهم الأساسية وأن الناس يبذلون العمل في مقابل ذلك. فالمادة 25 (3) من الدستور الاشتراكي تنص على أن الدولة توفر لكافة العاملين جميع الشروط اللازمة للحصول على الغذاء والملبس والسكن. غير أن نظام التوزيع العام، الذي كان يوفر الحصص التموينية، انهار في تسعينيات القرن العشرين، الأمر الذي كان عاملاً في حدوث مجاعة مدمرة. ومنذ منتصف التسعينيات، لم تعد الأجور أو الحصص التموينية التي تقدم مقابل الوظائف المحددة من الدولة تكفي لتلبية حتى الاحتياجات الأساسية للعاملين وأسرهم. وكانت نتيجة ذلك أن العمل خارج وظائف الدولة، في القطاع غير الرسمي، صار أكثر شيوعاً مع مرور الوقت. وقد أوردت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 18 (2005) أن الأشخاص الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي "لا يفعلون ذلك بمحض إرادتهم بل لأنهم مضطرون إلى ذلك لأجل البقاء في أغلب الأحيان" (الفقرة 10).

(24) 'سونغبون' (songbun) نظام يصنف الشخص بحسب الانتماء السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي كان عليه أجداده الأقربون، كما يستند إلى سلوك الشخص وأقاربه.

(25) OHCHR, "The price is rights: the violation of the right to an adequate standard of living in the Democratic People's Republic of Korea" (May 2019), pp. 20–22.

29 - وينص الدستور الاشتراكي والتشريعات الوطنية على ضرورة توافر ظروف عمل معينة في جميع أنحاء البلد. غير أن روايات عديدة تشير إلى أن ظروف العمل والمعاملة السائدة في الوظائف التي تحددها الدولة تتفاوت فيما بينها إلى حد كبير؛ ففي حين توقفت بعض المصانع عن العمل بسبب انقطاع الكهرباء ونقص المدخلات اللازمة للتصنيع، فرضت مصانع أخرى، مثل شركات التعدين، أشغالا شاقة لساعات طويلة وفي ظل ظروف قاسية ودون أي تدابير أو تعليمات تتعلق بالسلامة. ورغم أن الدولة لا تدفع للناس أي أجر أو تدفع لهم أجرا زهيدا للغاية ولا توفر لهم الضرورات الأساسية اللازمة لتوفير مستوى معيشي لائق، فإنهم يظلون ملزمين بالمداومة في أماكن عملهم المحددة لهم. وتتص المادة 18 من قانون العمل الاشتراكي على أن على العمال أن يلتزموا بصرامة بالانضباط في العمل الذي تنسم به الاشتراكية وأن يراعوا ساعات العمل المقررة؛ فلا يُسمح لهم بمغادرة أماكن عملهم بحرية إلا بعد إنجاز الإجراءات الشكلية المطلوبة. والتغيب عن أماكن العمل المحددة من الدولة لمدة تزيد عن فترة زمنية معينة جريمة يعاقب عليها القانون. وتتص المادة 90 من قانون العقوبات الإداري على أن التغيب عن العمل يُعاقب عليه بالاحتجاز في معسكر لتدريب اليد العاملة (rodongdanryondae)، دون رقابة قضائية، لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر. ولذلك، يدفع الناس رشاوى لكبار الموظفين في أماكن عملهم لتفادي هذه العقوبات. وتشير المعلومات الواردة مؤخراً إلى أن التدابير المتخذة في سياق منع تفشي كوفيد-19 قد أدت إلى إحكام الرقابة على العمال، وهو ما أفضى إلى زيادة في الأحكام الصادرة بالسجن في معسكرات تدريب اليد العاملة.

30 - ويشكل استمرار نظام العمالة القائم على العمل في وظائف تحددها الدولة مصدر قلق بالغ من حيث الحق في العمل. وفي السنوات الأخيرة، أصبح الناس يعتمدون بشكل متزايد لكسب عيشهم على الأنشطة التجارية، التي تجري بصورة رئيسية في الأسواق (jangmadang). وشرعت الحكومة في إجراء إصلاحات تهدف إلى تقنين وجود بعض الأسواق وتنظيمها؛ بيد أنها لم تعترف بعد بحق العمل في وظائف غير حكومية ولم تنظمه. ويقع على عاتق الدولة التزام باتخاذ خطوات نحو تحقيق ظروف عمل عادلة ومواتية تكفل أجوراً عادلة، من دون تمييز، وتضمن للعمال ولأسرهم العيش الكريم، وظروف عمل آمنة وصحية، وتكافؤ فرص الترقية، فضلا عن تحديد ساعات العمل بصورة معقولة، وضمان إجازات دورية مدفوعة الأجر. وقد يشكل نظام العمل القائم على وظائف مسندة من الدولة عملا قسريا وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. فسلطان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يُسمح لهم باختيار عملهم بملء إرادتهم، وهم يعملون تحت طائل التعرض لعقوبات من الدولة، مع أنهم لا يتقاضون سوى أجر زهيد أو لا يتقاضون أجراً أصلاً، ويتعين عليهم المداومة في أماكن عملهم خوفاً من أن يُرسلوا إلى معسكر من معسكرات تدريب اليد العاملة. وفي عام 2001، أشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، أثناء استعراضها للتقرير الدوري الثاني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى ما يساورها من شكوك جدية بشأن مدى توافق أحكام الفصل الثاني من قانون العمل في الدولة، لا سيما المادتان 14 و 18 منه، مع حظر العمل القسري الوارد في المادة 8 (3) (أ) من العهد (CCPR/CO/72/PRK، الفقرة 17). ومن واجب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعمل على الأعمال التدريجي للحق في العمل عن طريق إيجاد بدائل لكي تحل محل نظام التوزيع العام الفاشل والأعمال التي تحددها الدولة.

3 - التعبئة

31 - السكان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مطالبون بأداء عمل إلزامي منتظم غير مدفوع الأجر في مشاريع الدولة، يعبئهم لذلك حزب العمال الكوري، والاتحاد النسائي (الذي يضم النساء المتزوجات

والنساء الأخريات غير المعيّنت في وظائف الدولة) ووحدات مراقبة الأحياء. ووفقاً لروايات الهاربين، تزايدت خلال الأشهر الأخيرة تعبئة النساء للعمل في مواقع البناء والمزارع. ويُشار إلى أن النساء معرضات أيضاً لخطر العنف الجنسي والاعتداءات الجنسية مقابل الإغفاء من العمل أو تخفيفه أو مقابل معاملة أفضل، ويعاني بعضهن أيضاً في أعقاب تعبئتهن من مشاكل الصحة العقلية. وقد يجري أيضاً تعبئة جنود الجيش الشعبي الكوري للعمل، بما في ذلك في قطاعي الزراعة والتعدين. وفي أيلول/سبتمبر، أعلن الرئيس كيم جونج أون، وفقاً للتقارير الواردة، أنه سيتم إرسال 12 000 عضو من حزب العمال الكوري إلى المقاطعتين المتضررتين من الإعصار للمساعدة في عملية التعافي.

32 - وثمة أيضاً نظام لتعبئة الشباب للخدمة لأجل طويلة يسمى كتائب النقوق "الدائمة" (*dolgyeokdae*) أو كتائب النقوق "الرسمية"، وهي ألوية عمالية شبه عسكرية تابعة لوزارة الدفاع أو وزارة القوات المسلحة الشعبية. والأكثر عرضة للتعبئة في هذه الألوية، لفترات طويلة دون أجر، هم الشباب الذين لا يستطيعون الالتحاق بالجيش بسبب خلفيتهم العائلية (*songbun*)، وشباب الأسر التي لا تقدر على رشوة السلطات، والأيتام. ويتكبد بعض الشباب ممن يعيشون أوضاعاً هشة المشاق مع كتائب النقوق هذه حرصاً على زيادة حظوظهم في الانضمام إلى الحزب بعد انتهاء خدمتهم. وقد هربت امرأة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في منتصف عام 2019، بعد أن جرت تعبئتها للخدمة في إحدى كتائب النقوق في عام 2009 وهي في سن السابعة عشرة. وقيل لها آنذاك إن عليها أن تعمل لمدة ثماني سنوات مع كتيبة النقوق بدلا من أداء الخدمة العسكرية الإلزامية، وستُمنح لها بعد ذلك العضوية في الحزب. واشتغلت عاملة بناء في محطة لتوليد الكهرباء، لكنها هربت في عام 2012، لأن العمل البدني كان مرهقاً جداً لها. وقالت إن الأشخاص الذين يتم تعبئتهم للخدمة في كتائب النقوق كثيراً ما يفرون منها، لكنهم لا يلبثون أن يعودوا بعد أيام. ومن لا يعود طواعية يرسل إلى معسكر من معسكرات تدريب اليد العاملة (*rodongdanryondae*). وروى رجل ظل بلا مأوى معظم حياته وتسوّل في الشوارع وهو طفل (*kotjebi*) قصصاً مماثلة.

4 - العمل في السجون

33 - ينص القانون الجنائي على "عقوبة الخدمة الإصلاحية" في السجون (*kyohwaso*) و"عقوبة التدريب على العمل" في معسكرات تدريب اليد العاملة (*rodongdanryondae*). وكثيراً ما يُطلب ممن يُحتجز من النساء والرجال في معسكرات تدريب اليد العاملة ومراكز الاحتجاز (*jipkyulso*) والسجون العادية والسجون السياسية (*kwanliso*) أداء أعمال يدوية شاقة في انتهاك للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومن ذلك الأعمال الزراعية وقطع أشجار الغابات والتعدين، فضلاً عن إنتاج مستحضرات التجميل ومكونات المجوهرات المصنوعة يدوياً. وتُكَلَّف الهاربات من النساء بصناعة خصلات الشعر المستعار، والرموش للدمى، والقبعات الورقية بغرض تصديرها إلى الصين. وتُثبت روايات متعددة أن السجناء يُعرض عليهم العمل الشاق دون أن يحصلوا على قدر كاف من الطعام أو الراحة. وتتفق الروايات على نقص الغذاء - فالمحتجزون لا يُعطون سوى وجبات صغيرة من دقيق الذرة مع الحساء أو بدونه. ويُعاقب السجناء أيضاً بالضرب أو العقاب البدني، مثل البقاء في أوضاع مجهدة لفترات طويلة. ومتى لم يستوف سجين حصته من العمل، عوقب فريقه بأكمله.

34 - ولا يُعتبر العمل في السجون عملاً قسرياً بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أو اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمل الجبري لعام 1930 (الاتفاقية رقم 29)، ما دام السجناء يقضون عقوبة سجن بأوامر من المحاكم، وما دام العمل يجري تحت إشراف مباشر من السلطات المختصة، ولا يجري الاضطلاع به لفائدة أي كيان خاص. وتوضح اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن إلغاء العمل الجبري لعام 1957 (الاتفاقية رقم 105) أن الدول تتعهد بعدم اللجوء إلى أي شكل من أشكال العمل الجبري أو العمل القسري كوسيلة للإكراه أو التوجيه السياسي (المادة 1). وعلاوة على ذلك، تؤكد القاعدة 97 من قواعد نيلسون ماندلا أن العمل في السجون "يجب ألا يكون ذا طبيعة مؤلمة"، في إشارة إلى أن هذا العمل لا ينبغي أن يتسبب في الألم والمعاناة والحزن. وتتص القاعدة 103 منها على أنه يجب أن يُكافأ السجناء على عملهم وفقاً لنظام أجور منصف، وأن جزءاً من ذلك الأجر يجب أن يُحتجز بحيث يشكّل كسباً مذكراً يتم تسليمه للسجين لدى إطلاق سراحه. وتتص القاعدة 101 على أنه يجب أن تُراعى في السجون الاحتياطات المتخذة لحماية سلامة العمال الأحرار وصحتهم، وأنه يجب أن تُتخذ تدابير لتعويض السجناء عن إصابات العمل، بما في ذلك الأمراض المهنية، بشروط لا تكون أقلّ مؤاتاة من تلك التي يمنحها القانون للعمال الأحرار. وتتص القاعدة 102 على أنه يجب أن يحدّد العدد الأقصى لساعات العمل اليومي والأسبوعي للسجناء بالقانون أو بلوائح تنظيمية إدارية، وأنه يُشترط في تحديد الساعات المذكورة أن يُترك يوم للراحة في الأسبوع.

35 - ويُفرض على المحتجزين رهن المحاكمة في مراكز الاحتجاز (*jipkyulso*) العمل بغرض إعادة التأهيل. ويُحكم أيضاً على المدانين من خلال إجراءات إدارية (أي بدون محاكمة) بعقوبة العمل بغرض إعادة التأهيل داخل معسكرات تدريب اليد العاملة، وتتراوح أحكام السجن الصادرة بحقهم بين خمسة أيام وستة أشهر⁽²⁶⁾. وذكرت امرأة هاربة، كانت محتجزة في معسكر لتدريب اليد العاملة لمدة شهر دون محاكمة بسبب زيارتها لعرافة، أنه كان يتعين عليها قطع الأشجار داخل المعسكر. وكان يتعين على محتجزين آخرين أن يقوموا بجمع الحطب للمخيم. وذكرت امرأة أخرى، وصلت مؤخراً إلى جمهورية كوريا، أنها عملت في شركات حكومية وفي مزارع أثناء احتجازها في أحد مراكز الاحتجاز. ورغم أن المركز كان يتقاضى أجراً عن عمل المحتجزين، فإنه لم يكن يدفع لهم أي أجر. ويمكن اعتبار العمل في مراكز الاحتجاز (قبل فرض عقوبة جنائية من محكمة) والعمل في معسكر من معسكرات تدريب اليد العاملة (الذي يُفرض كإجراء عقابي دون محاكمة) بمثابة عمل قسري، وهو أمر محظور بموجب المادة 8 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

5 - الاسترقاق

36 - في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يُسجن آلاف الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم "مناهضة للدولة" أو جرائم "مناهضة للشعب" في معسكرات الاعتقال السياسي (*kwanliso*) إلى أجل غير مسمى. وقد خلصت لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في تقريرها لعام 2014 عن النتائج المفصلة التي توصلت إليها، إلى أن الحياة التي يعيشها السجناء في معسكرات الاعتقال السياسي تتضمن جميع سمات الاسترقاق، كما خلصت إلى أن السجناء يُرغمون على مقاساة حياة من العمل القسري ملؤها الأشغال الشاقة المحفوفة بالمخاطر. وتعرّف المادة 7 من نظام روما الأساسي

(26) قانون العقوبات الإداري، المادتان 14 و 18.

للمحكمة الجنائية الدولية الاستبعاد بأنه جريمة ضد الإنسانية. وقد خلصت لجنة التحقيق إلى أن نظام السجون العادية (*kyohwaso*)، وإن كان لا يستوفي في مجمله الشروط الصارمة المطلوبة لاعتبار ممارساته استرقاقاً، فإن نوع العمل القسري الذي يُجبر سجناء هذا النظام على أدائه ومدته وشدته، لا سيما في المناجم التابعة للسجون، يستوفي الشروط الدنيا للاسترقاق. وللتوصل إلى هذا الاستنتاج، أخذت اللجنة في اعتبارها السياق العام الذي يسود فيه التجويع المتعمد، والظروف المعيشية اللاإنسانية، والعقوبات القاسية المفروضة على من لا يستوفون حصصهم من العمل أو من يحاولون الفرار. وتثبت بعض الروايات التي وردت في الآونة الأخيرة أن أشغالا شاقة تُفرض في معسكرات السجون العادية، ويُزود فيها السجناء بطعام قليل رديء النوعية، ويكون هناك نقص في المرافق الصحية، وتكون الزنانات مزدحمة، ويتعرض السجناء للضرب عندما لا يستوفون حصصهم من العمل.

باء - حالة الأشخاص الهاربين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

37 - في الربع الأول من عام 2020، وصل إلى جمهورية كوريا 135 شخصاً هارباً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (39 من الذكور و 96 من الإناث)، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 40 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019⁽²⁷⁾. ولم يصل، في الربع الثاني، إلى جمهورية كوريا سوى 12 هارباً. ومن المرجح أن يكون فرض رقابة أشد صرامة على الحدود بسبب كوفيد-19، إلى جانب زيادة المراقبة في بلدان العبور وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قد تسببا في تثبيط عزيمة الناس عن مغادرة البلد.

38 - وفي 4 حزيران/يونيه، أوردت وكالة الأنباء المركزية الكورية، وهي وكالة الأنباء الحكومية، بياناً أدلت به كيم يو جونج، النائبة الأولى لمدير دائرة الجبهة الموحدة التابعة للجنة المركزية لحزب العمال الكوري، والأخت الصغرى لكيم جونج أون، انتقدت فيه بشدة الهاربين المقيمين في جمهورية كوريا لما يقومون به من إرسال منشورات مناهضة للقيادة إلى الشمال. وطالبت جمهورية كوريا بأن تسن على الأقل قانوناً "يضع حداً لهذه المهزلة"، وفقاً لإعلان بانمونجوم لتحقيق السلام والازدهار وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية، الذي وافق فيه الجانبان على وقف جميع الأعمال العدائية، بما في ذلك توزيع المنشورات في المناطق الواقعة على طول خط تعليم الحدود العسكرية⁽²⁸⁾. وتبرز هذه الحادثة القيود الصارمة التي تُفرض في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على حرية السكان في التماس مختلف أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواء شفوياً أو في شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختاروها، على النحو المعترف به في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

39 - وفي 8 حزيران/يونيه، أدان المقرر الخاص الشتائم والتهديدات التي وجهتها قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية علناً إلى الهاربين المقيمين في جمهورية كوريا⁽²⁹⁾. وأشار إلى أن هؤلاء الأشخاص،

(27) انظر الموقع الشبكي لوزارة التوحيد في جمهورية كوريا. مادة متاحة الرابط التالي: www.unikorea.go.kr/eng_unikorea/relations/statistics/defectors (اطُلع على المادة في 10 نيسان/أبريل 2020).

(28) Jacob Fromer and Oliver Hotham, "Stop activists sending leaflets into North Korea, Kim Yo Jong warns South", NK News, 3 June 2020.

(29) Kelly Kasulis, "End insults against defectors, UN human rights official urges North Korea", NK News, 8 June 2020.

الذين معظمهم من النساء، فروا من ضروب المعاناة والاضطهاد سعياً للحصول على فرص لكسب العيش. وهم ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان، ويستحقون الاحترام والحماية، لا التعرض للإيذاء من جديد. وحث الحكومة على أن تقوم، بدلا من تشويه سمعة الهاربين بلغة مسيئة جارحة تمييزية على خلفية قراراتهم مغادرة البلد نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان، بفتح أبواب البلد أمام الأمم المتحدة للاضطلاع فيها بأعمال الرصد التي تمثل أفضل سبيل للتحقق من الحالة على أرض الواقع.

40 - وفي أعقاب تدمير مكتب الاتصال المشترك بين الكوريتين في 16 تموز/يوليه، أعلنت وزارة التوحيد في جمهورية كوريا أنها تعتزم إجراء الجولة الأولى من عمليات تفتيش المؤسسات فيما يتعلق بـ 25 منظمة مسجلة من منظمات المجتمع المدني. وفي 20 تموز/يوليه، طلبت الوزارة من 64 منظمة غير ربحية تعمل في مجال حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو في مجال دعم توطين الهاربين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تقدم، بحلول 30 تموز/يوليه، جميع المواد اللازمة لإثبات مشروعية الضرورة التي تقتضي الإبقاء على رخصة تسجيلها لدى الوزارة. وفي 30 تموز/يوليه، عقد المقرر الخاص اجتماعاً على شبكة الإنترنت مع وزارة التوحيد، وأعرب عن قلقه إزاء عمليات التفتيش وإزاء اقتصار طلب الوثائق حصراً على المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفي مجال إعادة توطين الهاربين في جمهورية كوريا. وفي وقت لاحق، أوصى المقرر الخاص نائب الوزير بتعليق عمليات التفتيش والمراجعة الإدارية، وباستكشاف سبل لإجراء حوار هادف مع المنظمات المعنية، واتخاذ تدابير مقبولة متفق عليها لتحسين الشفافية. وفي أيلول/سبتمبر، أفادت وزارة التوحيد بأن 109 منظمات خضعت لعمليات مراجعة، منها 7 منظمات تعمل في مجال حقوق الإنسان، و 16 منظمة يقودها منشقون. وحتى 6 تشرين الأول/أكتوبر، أنجزت عمليات المراجعة على 22 منظمة عملت معها الوزارة بشكل وثيق لتحسين عملياتها.

41 - وبعث المقرر الخاص بسبعة نداءات عاجلة إلى الصين تتضمن شواغل تفصيلية بشأن قرابة 46 من الهاربين. فهناك أسس وجيهة تدعو إلى الاعتقاد بأن هؤلاء الهاربين سيتعرضون للتعذيب أو لغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إن أُعيدوا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مثلما أبرز ذلك في تقرير صدر مؤخراً عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن النساء المحتجزات⁽³⁰⁾. ولذلك ينبغي أن يُمنحوا الحماية، أينما كانوا، بصفتهم كلاجئين. وتقع على عاتق الصين، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، التزامات باحترام الحق الأساسي للهاربين في عدم الإعادة القسرية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويشجع المقرر الخاص حكومة الصين بقوة على أن تتعاون مع ولايته، ومع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من أجل توفير الحماية الملائمة وإمكانية الدخول للهاربين الذين يعبرون الحدود إلى الصين ويكونون معرضين، إن أُعيدوا إلى وطنهم، لمخاطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

جيم - الاختفاء القسري والأجانب المحتجزون

42 - لا تزال حالات الاختفاء القسري في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تشمل أيضاً عمليات الاختطاف الدولية، تشكل مصدر قلق بالغ. وتعترف حكومة جمهورية كوريا رسمياً بأن 516 مواطناً من

OHCHR, "I still feel the pain..." Human rights violations against women detained in the Democratic (30) People's Republic of Korea, 28 July 2020

مواطنيها اختطفوا في فترة ما بعد الحرب، بينما اختطف عشرات الآلاف خلال الحرب الكورية. واختطف أحد عشر شخصا في 11 كانون الأول/ديسمبر 1969 أثناء اختطاف طائرة الخطوط الجوية الكورية YS-11. ويصادف عام 2020 الذكرى السنوية الخمسين لإطلاق سراح 39 شخصا كانوا على متن تلك الرحلة. وقد اختطف مواطنون يابانيون وأجانب آخرون في سبعينات وثمانينات القرن العشرين. وتعترف حكومة اليابان بأن ثمة 12 مختطفاً من اليابان ما زالوا في عداد المفقودين. وأعرب المقرر الخاص عن حزنه لوفاة يوكوتا شينغرو، والد يوكوتا ميغومي، في حزيران/يونيه 2020. فقد ناضل السيد يوكوتا بلا كلل طوال سنوات عديدة من أجل عودة ابنته ومختطفين آخرين. ووفقاً لإفادة الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، بلغ عدد حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي العالقة 316 حالة. ويشكل الاختفاء القسري، الذي يتخذ أشكالاً منها الاختطاف، جريمة خطيرة لا تتوقف إلا بالكشف عن مصير كل شخص مختطف ومكان وجوده، وبالتالي فإن المسؤولية عنها يتحملها الأشخاص الذين يمسون حالياً بخيوط الجريمة وتتوافر لديهم معلومات عنها. ويكرر المقرر الخاص تأكيد الحاجة الملحة إلى أن يتبع المجتمع الدولي نهجاً استراتيجياً للتصدي بصفة جماعية لجريمة الاختطاف الدولية، والتوصل إلى عودة جميع من تبقى من المختطفين، والسعي إلى تحقيق العدالة والمساءلة.

43 - ولا يزال ستة من مواطني جمهورية كوريا محتجزين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ووردت تقارير تفيد بصدر حُكم على اثنين منهم في عامي 2014 و 2015 بالسجن لفترة زمنية غير محددة مع الأشغال. ولا تتوفر معلومات جديدة عن حالتهم. ولا يحصل المواطنون الأجانب المحتجزون في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مثل أليك سيغلي، على الضمانات الدنيا المنصوص عليها في المادة 14 (3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك إمكانية الاستعانة بمحام وعدم إجبارهم على الاعتراف بالذنب. ولا تزال تقع على عاتق حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسؤولية الكشف عن معلومات دقيقة بشأن ما تعرض له أوتو وارمبير، الذي أفرجت عنه السلطات وهو في حالة غيبوبة توفي على إثرها بعد ستة أيام من عودته إلى الولايات المتحدة الأمريكية في حزيران/يونيه 2017.

خامساً - النهج ذو المسارين: المساءلة والتعاون

44 - لا يزال المقرر الخاص يتبع نهجاً ذا مسارين قوامه تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في البلد وعلى ضرورة استكشاف كامل نطاق الإمكانيات المتاحة لضمان المساءلة، إلى جانب عرض التعاون البناء على الحكومة للعمل مع المجتمع الدولي من أجل إيجاد حلول لقضايا حقوق الإنسان. والمساءلة عن أخطر انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمر لا بد منه لتحقيق العدالة، وصون حقوق الضحايا، وردع الانتهاكات في المستقبل. فهذا المبتغى خطة دولية لن يلحقها التقادم أبداً. وتحقيقاً لهذه الغاية، يدعم المقرر الخاص عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على النهوض بخطة المساءلة الرامية إلى وضع استراتيجيات لآليات المساءلة المحتملة. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن تتغلب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على ثقافة الإفلات من العقاب الراسخة فيها - وهي ثقافة تكون فيها عمليات المساءلة على الإجراءات الحكومية نادرة ويلفها الغموض وتكون تعسفية، كما تتولى القيادة فيها دوراً أساسياً في فرض العقوبات على جميع المواطنين، دون أن تخضع هي للمساءلة على أي من أفعالها.

45 - ولتحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا بد أيضاً من الاستثمار في التعاون والتواصل. فعزل البلد لا يعني سوى عزل سكانه العاديين الذين يتعرضون لأنماط من الانتهاكات.

ومن الأهمية بمكان فتح مجالات ومنافذ تؤدي بالسلطات إلى فتح باب الحوار تدريجياً وإلى السماح بالدخول إلى البلد، كما أن التضامن والوحدة اللذين جلبتهما حقبة جائحة كوفيد-19 يؤكدان من جديد أن هذا الاتجاه هو الاتجاه الذي ينبغي اتخاذه. ويقتضي التعاون عملية طويلة الأجل توضع فيها أسس للثقة والاطمئنان، ويتم فيها تحسين المؤسسات وإحداث تغييرات إيجابية على أرض الواقع بصورة تدريجية معقدة. ولم يتمكن المقرر الخاص من تبادل الآراء مع سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فقد بعث أربع رسائل إلى الحكومة أثنى فيها على الجهود التي بذلتها لمنع حدوث تفش كبير لكوفيد-19 في البلد وشجع فيها السلطات على السماح للخبراء الطبيين والعلميين والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بالوصول الكامل ومن دون عوائق. وطلب فيها أيضاً زيارة البلد لمناقشة قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك أثر الجزاءات على حقوق السكان. وأشار فيها كذلك إلى دعمه لمبادرات السلام وأعرب عن تعازيه وتضامنه مع جميع الأشخاص الذين تضرروا من سلسلة الكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخراً. وعلى الرغم من أن المقرر الخاص لم يتلق ردوداً على أي من هذه الرسائل، فإنه سيواصل الاتصال بحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

46 - وتتمثل مهمة المقرر الخاص أيضاً في الاضطلاع بدور محفّز لتمكين الجماعات والآليات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان من التواصل مع الحكومة. ومن هذه الجهات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل، والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات من قبيل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل، وفريق الأمم المتحدة القطري، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني. ويجب أن يمثل ضمان وصول الآليات الدولية لحقوق الإنسان إلى البلد أولوية عليا، وينبغي اعتبار الزيارة التي أجرتها المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى البلد في أيار/مايو 2017 سابقة مفيدة للزيارات القطرية المقبلة.

سادساً - الاستنتاجات

47 - تدعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن "حالة مكافحة الوباء في بلدنا أصبحت الآن تحت سيطرة آمنة ومستقرة"⁽³¹⁾. ولا يتوفر تقييم مستقل لذلك الادعاء؛ لكنه يعكس الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة لحماية حق شعبها في الحياة والصحة. وفي الوقت نفسه، كان لإغلاق الحدود أيضاً مع الصين، والقيود المفروضة على التنقل بين المدن والمناطق، وتدابير الحجر الصحي الصارمة، وتخفيض العمليات الإنسانية، أثر مدمر على التجارة، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة تفشي انعدام الأمن الغذائي، وخطر المجاعة، وأثر سلباً على السكان الذين كانوا يعانون أصلاً من نقص التغذية، ولا سيما الأطفال. وتبرز هذه الأزمة المصاعب الاقتصادية التاريخية التي يواجهها السكان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي تفاقمّت بسبب فرض أشدّ نظام للجزاءات في العالم على البلد وتزايد عدد الكوارث

(31) بيان أدلى به رئيس وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المناقشة العامة التي أُجريت في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في 29 أيلول/سبتمبر 2020. مادة متاحة الرابط التالي: https://estatements.unmeetings.org/estatemnts/10.0010/20200929/azzQgcBAMYqv/WaUGJrE2AJvT_en.pdf.

الطبيعية فيه. وفي ظل الظروف غير المسبوقة التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19، يعتقد المقرر الخاص أن المسؤولية الدولية عن إعادة تقييم نظام الجزاءات أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

48 - ولا تزال مراقبة السكان والسيطرة عليهم مستمرة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما أن تراجع الاتصال بالعالم الخارجي خلال جائحة كوفيد-19 قد يؤدي فيها إلى تفاقم الانتهاكات المتجذرة لحقوق الإنسان، وتقييد المزيد من الحريات، وتفاقم التمييز وسوء المعاملة في الاحتجاز، بما في ذلك في معسكرات الاعتقال السياسي. ويثير الأثر السلبي الذي يخلفه ذلك على السكان قلقاً بالغاً، لا سيما بالنظر إلى أن البلد يزد من عزل نفسه، وبالنظر إلى تواصل تضاؤل المعلومات الواردة من داخل البلد نتيجة لتناقص وجود المجتمع الدولي وقلة عدد الهاربين الذين يصلون إلى جمهورية كوريا. وليست زيادة عزلها عن المجتمع الدولي حلاً. فهذه الجائحة تهم العالم بأسره، ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتفادى تبعاته. وهي مثال على أن الاكتفاء الذاتي لا يمكن أن يتحقق بالعزلة، بل بالعمل مع المجتمع الدولي بروح التعاون والتضامن، بسبل منها تبادل الخبرات والأدوية ومعدات الرعاية الصحية واللقاحات المحتملة، وبالعامل معها في جميع المجالات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك حقوق الإنسان.

49 - وينبغي أن تلهم روح الوحدة والتعاون، التي أخذت تنبثق في جميع أنحاء العالم لمواجهة التحديات التي يطرحها كوفيد-19، أصحاب المصلحة أيضاً لكي يبحثوا عن نهاية سلمية للنزاع في شبه الجزيرة الكورية، الذي تحل الذكرى السنوية السبعين لاندلاعه في عام 2020. وتحقيق السلام لجميع الكوريين فكرة ثمينة لا يمكن أن يفهمها إلا الكوريون، لكن طغت عليه المصالح الجغرافية السياسية وجدول أعمال نزع السلاح النووي. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون متسقة في سعيها إلى تحقيق السلام وحقوق الإنسان والتنمية ونزع السلاح النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يعتقد المقرر الخاص أن البحث عن حل سلمي للنزاع سيولد الحيز المطلوب وسيهيئ الظروف اللازمة لمواصلة مناقشة مسألة نزع السلاح النووي، وتحسين التعاون، وزيادة فرص الوصول، وتحقيق تحسينات في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يشكل اتباع نهج قائم على المبادئ وعلى حقوق الإنسان للتوصل إلى اتفاق للسلام النهج الوحيد الذي يمكن أن يكتب له النجاح.

سابعاً - التوصيات

50 - يوصي المقرر الخاص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بما يلي:

(أ) القيام على وجه السرعة باستثمار أقصى قدر من الموارد المتاحة لها، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، لضمان تلبية احتياجات السكان الأساسية من الغذاء والماء والصرف الصحي والإسكان، مع إيلاء الأولوية في ذلك لأشد المجتمعات المحلية تهمة؛

(ب) تقييم أثر التدابير المتخذة للوقاية من كوفيد-19 على ممارسة السكان لحقوق الإنسان، ولا سيما الحريات الأساسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومراجعة أي تدابير تنتهك حقوقهم؛

(ج) الامتنثال للتوجيهات الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن كوفيد-19 التي تدعو إلى التضامن والتعاون للتصدي للفيروس وللتخفيف من آثار التدابير المتخذة لوقف انتشاره؛

- (د) اتباع المبادئ التوجيهية الواردة في البيان المشترك بشأن كوفيد-19 في السجون وغيرها من الأماكن المغلقة الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتقييد بقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) والنظر في الإفراج عن السجناء، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشّة؛
- (هـ) تهيئة بيئة يتمتع فيها الناس بحرية وأمان بحقهم في كسب العيش من خلال العمل، وذلك بمراجعة القانون الجنائي وغيره من التشريعات ذات الصلة وبمكافحة تفشي الفساد؛
- (و) إصلاح نظام العمل لضمان احترام المعايير الدنيا لحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية اختيار العمل وقبوله وضمان أجور كافية لتوفير مستوى معيشي لائق؛
- (ز) الانضمام إلى عضوية منظمة العمل الدولية بغرض الالتزام بالمعايير الأساسية للعمل وبغرض تعزيز التعاون الاقتصادي مع البلدان الأخرى؛
- (ح) استعراض نظام العمل الحالي، بما في ذلك الممارسة المتمثلة في تحديد الوظائف من الدولة وتعبئة اليد العاملة والعمل في السجون، وحظر العمل القسري، وفقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- (ط) إجراء بحوث وإصدار بيانات إحصائية وبيانات أخرى تمكّن من إجراء تقييم لأثر الجزاءات الدولية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان؛
- (ي) زيادة إمكانية الوصول إلى البلد من دون عوائق، وتوفير البيانات ذات الصلة وفي الوقت المناسب، للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لتمكينها من الوصول إلى أضعف المجتمعات المحلية المحتاجة إلى المساعدة؛
- (ك) معالجة الادعاءات المتعلقة بالاختفاء القسري، الذي يتخذ أشكالاً من بينها الاختطاف، وتزويد أسر الضحايا بمعلومات دقيقة عن مصائر أقاربهم المفقودين وأماكن وجودهم؛
- (ل) كفالة حصول الرعايا الأجانب، بمن فيهم المواطنون الستة من جمهورية كوريا المحتجزون حالياً في بيونغ يانغ، على المساعدة القنصلية بمقتضى اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، بغية الإفراج المبكر عنهم، وكفالة الامتثال التام في معاملتهم لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)؛
- (م) الاعتراف على صعيدي القانون والممارسة بالحق الأساسي في مغادرة البلد ودخوله، وضمان عدم خضوع الأشخاص الذين يعادون إلى الوطن للعقاب بعد إعادتهم؛
- (ن) العمل مع جمهورية كوريا على استئناف اللقاءات بين أفراد الأسر المشتتة الشمل؛
- (س) إنشاء آليات للمساءلة في البلد وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان لإثبات وجود مساءلة على انتهاكات حقوق الإنسان؛
- (ع) بدء عملية حوار مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودعوته إلى زيارة البلد.

51 - ويوصي المقرر الخاص جمهورية كوريا بما يلي:

- (أ) تعليق عمليات التفتيش والمراجعة الإدارية التي تخضع لها حالياً منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفي مجال إعادة توطين الهاربين في جمهورية كوريا، والاتفاق معها على تدابير مقبولة لتحسين الشفافية وحماية الحيز المتاح للمجتمع المدني؛
- (ب) إدراج حقوق الإنسان في المفاوضات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛
- (ج) العمل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تحقيق لم شمل الأسر المشتتة؛
- (د) تنفيذ قانون حقوق الإنسان في كوريا الشمالية الذي سنته الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا في عام 2016، بما في ذلك إنشاء مؤسسة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية؛
- (هـ) مواصلة جهودها لتوفير الحماية للأشخاص الهاربين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى بلدان ثالثة؛
- (و) ضمان إدماج إطار قائم على حقوق الإنسان في تعاونها الاقتصادي والإنساني المحتمل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛
- (ز) تيسير الاتصالات الشعبية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن طريق تخفيف القيود المفروضة على حرية الاتصال.

52 - ويوصي المقرر الخاص الصين بما يلي:

- (أ) تطبيق مبدأ عدم الإعادة القسرية على الأفراد القادمين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين هم معرضون لخطر وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بحقهم لدى إعادتهم إلى وطنهم؛
- (ب) النظر في اعتماد إطار قانوني وسياساتي بشأن مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المقيمين بالصين أو العابرين لأراضيها، يتيح لهم التماس اللجوء أو طلب التوطين في البلدان التي يختارونها؛
- (ج) النظر في اعتماد إطار قانوني وسياساتي لحماية ضحايا الاتجار بالبشر في الصين، ولا سيما النساء والأطفال، على نحو يتيح لهم الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وغيرهما من الخدمات الأساسية؛
- (د) الإذن لموظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالسفر إلى المناطق الحدودية ذات الصلة لتمكين الهاربين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الحصول على حقوقهم في التماس اللجوء هرباً من الاضطهاد.

53 - ويوصي المقرر الخاص بأن تتوصل جمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، بمشاركة دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة حسب الاقتضاء، إلى اتفاق بشأن السلام والازدهار، يتضمن أحكاماً لتعزيز حقوق الإنسان والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان.

54 - ويوصي المقرر الخاص المجتمع الدولي بما يلي:

- (أ) إجراء عملية إعادة تقييم عاجلة لتدابير المتخذه حالياً، بما في ذلك الجزاءات، على حق شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الغذاء؛
- (ب) تقديم الدعم إلى شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الجهود المبذولة لمنع تفشي مرض كوفيد-19؛
- (ج) توفير مزيد من الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم للجهات الفاعلة الإنسانية، بما فيها الأمم المتحدة، لتمكينها من تلبية أشد الاحتياجات الإنسانية إلحاحاً في البلد ودعم المبادرات الإنمائية؛
- (د) اغتنام أي فرصة متاحة للحوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتهيئة بيئة تمكّن من المضي قدماً نحو إبرام اتفاق سلام ومن السعي إلى إحراز تقدم في حالة حقوق الإنسان في البلد؛
- (هـ) مواصلة تقديم الدعم للجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لمعالجة حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛
- (و) دعم الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سيول وعملها المتعلق بقضايا المساءلة.

55 - ويوصي المقرر الخاص الأمم المتحدة بما يلي:

- (أ) النظر في رفع الجزاءات التي تؤثر سلباً على حقوق الإنسان للسكان؛
- (ب) إجراء دراسة شاملة عن الأثر الضار الذي تخلّفه الجزاءات على حقوق الإنسان لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعلى الحالة الإنسانية في سياق التدابير الحالية المتخذة للوقاية من كوفيد-19؛
- (ج) مواصلة استكشاف ودعم مشاريع التعاون التقني بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛
- (د) مواصلة تشجيع المساءلة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

56 - ويوصي المقرر الخاص منظمات المجتمع المدني بما يلي:

- (أ) مواصلة رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستخدام المعلومات المنبثقة عن ذلك في دعم جهود المساءلة وفي الدعوة إلى إدخال تغييرات على قوانين البلد وسياساته؛
- (ب) العمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل الدعوة إلى المضي قدماً في إبرام اتفاق سلام وإدماج حقوق الإنسان في المفاوضات؛

(ج) مواصلة جهودها حتى يكون لها حضور ودور فعال في جهود المساعدة الإنسانية وفي جهود التواصل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(د) العمل مع المقرر الخاص ومع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سيول، إذا لزم الأمر، سعياً إلى التواصل البناء مع حكومة جمهورية كوريا لضمان توفير حيز مدني.
